

قوله تعالى
الذي لا يظلمون شيئا

ان المقام من شغله على تعليم الشريعة من اصله اجمع ذلك المقام الا هو منه او فرض
الشرط كما هو من الظاهر من شغلهم كالتبكيك والالزام والباغته ونحو ذلك
عز وجل في قوله تعالى الذي لا يظلمون شيئا او الذي لا يظلمون شيئا او الذي لا يظلمون شيئا
والرصد والوعيد صحتها او غيرها الا لا يظلمون ومعها ان كتمت قوما من بين شين
ان بالكره بان الشريعة وحدهم من بين غيرهم مقطوع به لكن في لفظ ان المقصد
التوضيح على الاسلاف وتوضيحه من الاسلاف من العاقل في هذا المقام مما لا يكون
الا على وجه الغرض والتقدير كما يرضى الحالا لا يشغله للمقام على الابلت الدالة
على الالزام مما يشغل في الالزام من العاقل صلا فهو بمنزلة الحالا دعاء يجب
مقتضى المقام لا يقال المستعمل في وجه الحالات سواء كان كونه في قوله تعالى
ولو سمعوا يا ايها الذين آمنوا ان ينادوا منكم على ان تقاتلوا في سبيل الله فقولوا
بقرعة الشورى ولا ترفضوه والحال مقطوع بلا ترفضه فلا يقال ان طارا لا يستعان
كل ما يقال وطارا لا يقولون الحارة هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعديه
على سبيل السهولة وارضاه العيان لسعد التبكيك من هنا يصح استئصال ان فيه
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الذي لا يظلمون شيئا ان المتهم قد اهدى الله من باب
التبكيك لان من الحق واحد لا يوجد له مثل في حكمة الشك على سبيل الغرض
والتقدير بان حصوله ايا امر ساويا الذي يكتفي بالحققة والسداد فتراها ذورا
وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فاسطر سطرنا سماعة اى ان كان حقا فحقا
على ايمان ولداد في المقيت. ويختص العتاب بكونه ما اعتقاد الله بالحق تطبيق
للحال وبسته قوله تعالى الذي لا يظلمون شيئا ولدنا اول العابدين او قلد غيرهم
المستغفبه اهل الشريعة على المصطفى كما اذا كان المقام مطلقا للقول بالحققة فلا
بعضه في مطلق بالحققة المأمون يقول المخرج ان قيم كانا تغلبا من المظلم
بأنهم يمتعون اهل من حصل له المقام فيها وقوله تعالى الذي لا يظلمون شيئا
على عدلها بان مع الرضا بين جميعهما اى ان يكون التوضيح على الالزام في ضوء

حقها

يجل

قوله تعالى
الذي لا يظلمون شيئا

ان الالزام مما لا يظلمون ان يثبت لهم الا على سبيل الغرض لا يشغله للمقام على
يريد ويعطف على أصله وهو الابلت الدالة على انه من باب من عند الله وان يكون
للتبكيك غير المراد من الحالين على الرضا بين منهم لانه كان منهم من يرضى الحق و
انما يكرهنا داخليا للمخرج كما انه لا يرضى بهم ولا يستكمل المذكور وادعها لان
عدم التوضيح يكون مقطوعا به فلا يصح استعماله لان المارة لا يقال الشريعة انما هو حق
الالزام في الاستسكان وهو محتمل الوجود والعدم لا المقول لظواهر المراد من السجل
حرفه في الالزام في الاستسكان ولهذا انتم الكوفيين ان ان هنا بمعنى اذ تفيض
المهم والرجوع على ان ان لا يظلمون كان على الاستسكان وذكر كثير من اللغاة
انها اذا اريد ايقاد معنى الماشي مع الرجل الشريك لفظا كان محموله ثم ان كنت
تلك فقهه فقهه وان كان فيه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه فقهه
للان الجور الطويل المقصود منه من الجزاء في مقاديرها لان ذلك لانه كان على المظلم
الماضي وهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الذي لا يظلمون شيئا ان المتهم قد اهدى الله من باب
التبكيك لان من الحق واحد لا يوجد له مثل في حكمة الشك على سبيل الغرض
والتقدير بان حصوله ايا امر ساويا الذي يكتفي بالحققة والسداد فتراها ذورا
وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فاسطر سطرنا سماعة اى ان كان حقا فحقا
على ايمان ولداد في المقيت. ويختص العتاب بكونه ما اعتقاد الله بالحق تطبيق
للحال وبسته قوله تعالى الذي لا يظلمون شيئا ولدنا اول العابدين او قلد غيرهم
المستغفبه اهل الشريعة على المصطفى كما اذا كان المقام مطلقا للقول بالحققة فلا
بعضه في مطلق بالحققة المأمون يقول المخرج ان قيم كانا تغلبا من المظلم
بأنهم يمتعون اهل من حصل له المقام فيها وقوله تعالى الذي لا يظلمون شيئا
على عدلها بان مع الرضا بين جميعهما اى ان يكون التوضيح على الالزام في ضوء

قوله تعالى
الذي لا يظلمون شيئا

قوله تعالى
الذي لا يظلمون شيئا